Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2024, VOL. 05, NO. 04, 87-98 E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2024464

The impact of monetary shocks on the adequacy of Iraqi banking capital for the period 2004-2022

Ibrahim I. Khalifa[1*], Ahmad H. Battal[2], Abd A. Hamad[3]
[1,2,3]Economics department, Administration and economics college, university of Anbar, Ramadi, Iraq.

Article information:
Received: 21–05– 2024
Revised: 29–06– 2024
Accepted: 30–06– 2024
Published: 25–12– 2024

Corresponding author:
Ibrahim I. Khalifa
ibr21n3007@uoanbar.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research aimed to measure the negative impact of monetary shocks on the capital adequacy of the Iraqi banking sector for the period 2004-2022 using the Threshold Regression Model. The results of the research showed that there is an impact of the variables of monetary shocks (money supply, exchange rate, interest rate, index number). (prices) on the (banking sector capital adequacy) index. The most important findings of the research are that the banking sector capital adequacy at the threshold is less than 2.8984929 trillion. There was a positive impact of the money supply shock on the banking sector capital adequacy. However, when capital the banking sector is confined between 7.6688449 and 2.8984929, so the effect of the money supply shock on the capital adequacy of the banking sector is positive. However, in the third system, when the capital threshold is less than 11.73928 and greater than 7.6628449, there was a negative effect for both (the interest rate shock and the supply shock) at a significant level. 5%, while there was a significant positive effect of the exchange rate shock, and in the fourth system at the capital threshold greater than or equal to 11.73928, there was a negative effect of the price index shock at a significant level of 5%, while here there was a significant positive effect for both (the interest rate shock and the money supply).

Keywords: monetary shocks, capital adequacy, threshold regression model.

Conclusions:

1. .The banking sector capital adequacy model in the first system when the banking sector capital threshold is less than 2.8984929 trillion, so there was a positive effect of the money supply shock on the banking sector capital. As for the second system, when the banking sector capital is limited between 7.6688449 and 2.8984929, there was a supply shock effect. Cash on the banking sector's capital is positive, but in the third system, when the capital threshold is less than 11.73928 and greater than 7.6628449, there was a negative effect for both (the interest rate shock and the money supply shock) at a 5% significance level, while there was a positive effect for the exchange rate shock, which is significant. In the fourth system, at the threshold of capital adequacy greater than or equal to 11.73928, there was a negative effect of the price index shock at a significance level of 5%, while here there was a positive and significant effect for both (interest rate shock and money supply

اثر الصدمات النقدية على كفاية راس المال المصرفي العراقي للمدة 2004-2022

ابراهيم اسماعيل خليفه[1*]، احمد حسين بتال[2]، عبد علي حمد[3]
[1,2,3]قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرمادي، العراق

معلومات البحث:
- تاريخ استلام البحث: 2024-05-21
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-06-29
- تاريخ قبول النشر: 2024-06-30
- تاريخ النشر: 2024-12-25

المؤلف المراسل:
إبراهيم إسماعيل خليفه
ibr21n3007@uoanbar.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:
هدف البحث الى قياس الأثر السلبي للصدمات النقدية على كفاية راس المال للقطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022 باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression Model واظهرت النتائج التي توصل اليها البحث ان هناك تأثير لمتغيرات الصدمات النقدية (عرض النقد، سعر الصرف ، سعر الفائدة، الرقم القياسي للاسعار) على مؤشر (كفاية راس مال القطاع المصرفي) ،واهم النتائج التي توصل اليها البحث ان كفاية راس مال القطاع المصرفي عند العتبة اقل من 2.8984929 ترليون فكان هناك تاثير ايجابي لصدمة عرض النقد على كفاية راس المال القطاع المصرفي ، اما عندما يكون راس مال قطاع المصرفي محصور بين 7.6688449 و 2.8984929 فان تاثير صدمة عرض النقد على كفاية راس مال القطاع المصرفي ايجابي ، اما عند النظام الثالث عند عتبة راس المال اقل من 11.73928 واكبر 7.6628449 كان هناك اثر سلبي لكل من (صدمة سعر الفائدة وصدمة عرض النقد) عند مستوى معنوية 5% بينما كان هناك اثر ايجابي لصدمة سعر الصرف معنوي ، وفي النظام الرابع عند عتبة راس المال اكبر او يساوي 11.73928 فكان هناك اثر سلبي لصدمة الرقم القياسي للاسعار عند مستوى معنوية 5% بينما كان هنا اثر ايجابي معنوي لكل من (صدمة سعر الفائدة وعرض النقد).

الكلمات المفتاحية: الصدمات النقدية، كفاية راس المال، نموذج انحدار العتبة.

المقدمة:

شهدت العديد من الدول العديد من الصدمات الاقتصادية التي اختلفت في حدتها ومداها، تبعا للظروف الهيكلية التي واجهتها هذه الدول، والصدمات النقدية أصبحت واضحة الاثر على الاقتصادات المتقدمة والنامية وأدت إلى العديد من المشاكل التي تسببت في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وانبثقت هذه المشاكل من طبيعة العلاقة بين الصدمات النقدية ومؤشر كفاية راس المال للقطاع المصرفي، حيث بدأت المصارف مؤخرا تدرك ان عمليات القطاع المصرفي تؤثر في المجتمع وتتأثر بهما ، وان الخدمات المصرفية تحقق مزايا ومكاسب للمصارف مثل تحسين سمعتها المصرفية بين العملاء كذلك تلبية احتياجاتهم من اجل توسيع محافظهم الاستثمارية وتميزهم عن المنافسين فضلا عن تقليل المخاطر في محفظتهم الائتمانية وتعزيز العلامة التجارية ،اذ اثبتت الازمة المالية في عام 2008 بان المصارف التي قاومت الازمة واستمرت بالنمو هي المصارف ذات راس المال المرتفع والتي كرست اعماله على الأنشطة المصرفية ، بينما انهارت المصارف ذات راس المال المنخفض وحققت منافع اجتماعية وثقافية فضلا عن استدامة المنافع الاقتصادية ، و نظراً لضعف الاقتصاد العراقي بسبب الاختلالات الهيكلية والسياسات الحكومية غير المدروسة الرامية لإصلاح الاختلالات وتقوية الاقتصاد، تعرض للعديد من الصدمات النقدية خلال مدة البحث.

1. مشكلة البحث:

الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر اساس للإيرادات وهذا يجعل الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات، وبسبب الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022) من حروب وأوضاع غير مستقرة أفرزت صدمات داخلية وخارجية ادت الى انخفاض مساهمة القطاع المصرفي تحقيق النمو الاقتصادي ، إذ يتم تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة كهدف طويل الأجل من خلال سياسات التوسع الائتمان المصرفي وتنشيط الاقتصاد الحقيقي ، الا ان مساهمة القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي لازالت منخفضة ، مما يعكس مستوى ائتمان متدني بسبب الصدمات والأزمات التي مر بها .البلد والتي يلزم دراستها وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات التالية :

1. ما هو الواقع الفعلي للقطاع المصرفي في العراق، وما هي العوامل المؤثرة عليه؟
2. هل أثرت الصدمات النقدية سلبا في كفاية راس المال القطاع المصرفي العراقي ،كيف يمكن التحقق من ذلك وما مقدار ذلك التأثير؟

2. أهمية البحث:

في العقدين الماضية تعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الاقتصادية المحلية والخارجية في ظل العلاقات التشابكية بين القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تأتي اهمية البحث من اهمية القطاع المصرفي في العراق، لكونه يمثل الشريان الحيوي الذي يتم من خلال تدفق الأموال بين المقرضين والمقترضين، ولكونه تعرض الى أزمات وصدمات اقتصادية مختلفة، وفي

بعض الأحيان لم يحظ بالاهتمام الكافي اما بسبب اخطاء في السياسات النقدية السابقة او بسبب سوء تطبيقها فضلا عن عوامل أخرى سيجري البحث فيها في متن البحث.

3.أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى تحقيق الاتي: .

1. قياس الأثر السلبي للصدمات النقدية في كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022 باستخدام نموذج انحدار العتبة Threshold Regression Model
2. تحليل العلاقة بين الصدمات النقدية ومؤشرات كفاية راس مال القطاع المصرفي في العراق للمدة 2004-2022

4. الفرضيات:

وجود علاقة عكسية بين الصدمات النقدية، ومؤشر كفاية راس المال المصرفية في العراق خلال المدة 2004-2022

5. مجتمع وعينة البحث:

غطى البحث المدة 2004-2022 واختص بدراسة حالة القطاع المصرفي العراقي .

6. أسلوب البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي في تحليل الظواهر العامة واستعان بالأسلوب الكمي في عملية القياس فضلا عن المنهج الوصفي والتحليل المقارن لبيان العلاقة الاثر والفروقات المطلوبة بالاعتماد على نموذج انحدار العتبة Threshold Regression Model

المحور الأول: الجانب النظري

أولاً: مراجعة الدراسات السابقة

1. دراسة (SALMAN,et al ,2021) بعنوان (مؤشرات السلامة المالية في ظل الأزمات المالية وأثرها على التمويل المصرفي: دراسة تطبيقية في البنوك العراقي) هدفت الدراسة الى تقييم نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي، مع التركيز بشكل خاص على المصارف الخاصة. يتطلب التزام البنك المركزي العراقي بالمعايير الدولية، مثل بازل 2، تطوير الأساليب المصرفية من قبل البنوك العراقية لتتماشى مع المعايير العالمية ارتفعت نسب كفاية رأس المال في النظام المصرفي العراقي بشكل عام، حيث أظهرت البنوك الخاصة نسبًا أعلى مقارنة بالمصارف الحكومية، التي حققت أيضًا مستويات مقبولة تتجاوز 12% وفقًا لمعيار بازل2،
2. دراسة (Wensheng Peng,et al,2003) بعنوان (تأثير صدمات أسعار الفائدة على أداء القطاع المصرفي في هونغ كونغ) والتي هدفت الى دراسة تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أداء القطاع المصرفي في هونغ كونغ وتوصلت الى ان ارتفاع الفارق بين دولار هونغ كونغ وأسعار الفائدة بالدولار الأمريكي يؤدي إلى تقليص هامش الفائدة الصافي وتفاقم جودة الأصول في القطاع المصرفي في هونغ كونغ. ومع ذلك، لم يكن للزيادة في سعر الفائدة الأمريكي تأثير يذكر على هامش الفائدة الصافي بسبب الانتقال المتساوي للتغيرات في أسعار الفائدة الأمريكية إلى أفضل سعر للإقراض وسعر الإيداع الفعلي، مما ترك فارق الوساطة دون تغيير. كان تمرير فارق سعر الفائدة إلى سعر الإيداع أكبر بكثير من معدل الإقراض، مما أدى إلى فارق وساطة ضيق.
3. دراسة (Edwin Le Heron,2007) بعنوان (التحليل الديناميكي لصدمة السياسة النقدية على السلوك المصرفي) الهدف من البحث هو تحليل تأثير صدمات السياسة النقدية على السلوك المصرفي والنظام المالي العام وتوصل البحث إلى أن صدمة السياسة النقدية يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على النظام المصرفي، مما قد يحول النظام المصرفي السليم إلى نظام غير متوازن. ويسلط الضوء على أهمية البنوك المركزية والحكومات في تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والحفاظ على السيولة. يؤكد البحث أيضًا على تعقيد فهم تأثير السياسة النقدية بسبب عدم اليقين الأساسي واستقلالية البنوك في تحديد أسعار الفائدة طويلة الأجل.
4. دراسة (NAVEED,2016) بعنوان (تأثير صدمات السياسة النقدية في النظام المصرفي المزدوج في باكستان: نهج الارتداد التلقائي) هدفت الدراسة إلى تحديد حساسية هذه البنوك لصدمات السياسة النقدية ومقارنة استقرارها. كما هدفت إلى دراسة تأثير أسعار الفائدة على كلا النوعين من البنوك، مع الأخذ في الاعتبار أن البنوك الإسلامية تعمل على مبادئ الإعفاء من الفوائد وتعتمد على التمويل من خلال طرق خالية من الفوائد وتوصلت الدراسة أن البنوك التقليدية في باكستان أكثر حساسية لصدمات السياسة النقدية مقارنة بالبنوك الإسلامية. تؤثر أسعار الفائدة بشكل أكبر على البنوك التقليدية، في حين زادت البنوك الإسلامية تمويلها بطرق خالية من الفوائد، مما يجعلها أقل تأثراً بتغيرات أسعار الفائدة. وهذا يشير إلى أن البنوك الإسلامية أكثر استقرارًا في مواجهة صدمات السياسة النقدية.
5. دراسة (زيتوني كمال،2016) بعنوان (أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمات المصرفية خلال الفترة 1980-2015 دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية) هدفت الدراسة الى معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين الصدمات الاقتصادية(الصدمات الداخلية والخارجية) (ومؤشرات الازمات المالية) المؤشرات الدولية والمحلية وتأثيرها على بعض الاقتصاديات النفطية الجزائر – السعودية لأنه بالرغم من الاجراءات العديدة

التي اتخذتها هذه الدول من خلال عزل اقتصادياتها عن التقلبات التي تحدثها الصدمات في الاستقرار المالي في الامد القصير وتوصلت توصلت الدراسة الى التفاوت الكبير في تجارب الدول عبر الزمن حيث تشترك جميع الدول بالعوامل العامة لجميع الأزمات المصرفية والتي سلطت هذه الدراسة ضوء عليها

ثانيا: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية

الصدمة الاقتصادية هي حدث غير متوقع يؤدي الى تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وتكون هذه الصدمات اما سلبية او ايجابية، فالصدمة الايجابية تؤدي الى زيادة قيمة المتغير اما الصدمة السلبية تؤدي الى تخفيض قيمة المتغير (Hill ,at al:2012) او يقصد بها الاحداث التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية ويكون مصدرها خارجياً او داخلياً (peery at al:2008.23) ،كذلك عرفت على انها التغيرات التلقائية او الفجائية التي تؤدي الى انتقال كل من منحني العرض الكلي والطلب الكلي او كليهما (الغالبي؛118.2011) ، كذلك عرفت الصدمة الاقتصادية على انها اضطراب خارجي غير متوقع يكون له تأثير كبير في النظام الاقتصادي، وبالرغم من انه قد تكون هناك لبعض الصدمات اثار ايجابية مثل (الابتكارات، التكنلوجيا) فان هذا المصطلح يستعمل على نطاق واسع في الحالات ذات التأثير السلبي في الاقتصاد، ووفقا لمنظري المدرسة الكلاسيكية (النيوكلاسيك) فان الصدمات تسبب تغيرات في معدلات النمو وعلى الرغم من ذلك تثير الشكوك حول ما اذا كان لها تأثير في الامد الطويل (chang at al:2022,8)

1. صدمات السياسة النقدية:

يعتقد العديد من الاقتصادين ان جزءا كبيرا من التغيرات في اجراءات سياسة البنك المركزي تعكس استجابات صانعي السياسة النقدية بالنسبة للتغير في اوضاع الاقتصاد، الا ان الحقائق الواقعية تشير انه ليس كل التغيرات في سياسة البنك المركزي يمكن كشفها وعدها على حالة الاقتصاد، فهناك جزءا كبيرا من التغيرات غير المحسوبة في سياسة البنك المركزي لا تعد ردة فعل على حالة النظام الاقتصادي والتي يشار اليها بالصدمات النقدية (Christiano,at,al,1998:5).

كذلك هي التغيرات المقصودة او الغير المقصودة في احد المتغيرات النقدية (سعر الفائدة، عرض النقد، سعر الصرف وغيرها) وما يصدر عنه من اثار مباشرة وغير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية، فالتغيرات الغير مقصودة هي التغيرات غير المتوقعة في احد المتغيرات النقدية كالتقلبات في اسعار الصرف الناجمة عن تقلبات الطلب والعرض المحلي والاجنبي على الاموال والبضائع، او التذبذب في عرض النقد الناجم عن سياسات الادارة النقدية او الاختلال في الطلب على النقود الحاصل نتيجة لتغير سلوك الافراد المتعاملين في الاسواق المالية والذين يسعون لإحداث تغيرات في ما يملكون من ارصدة نقدية ، فضلا عن التغيرات التي تحدث في المتغيرات النقدية الاخرى، وتتباين ردود افعال الجمهور بعد حدوث الصدمات النقدية، حيث يسعى البعض منهم الى تحويل الارصدة النقدية من خلال اسواق السلع والخدمات ، بينما يقوم البعض الاخر بتحويل ارصدتهم عن طريق اسواق الاسهم والسندات الامر الذي يؤدي الى نقل الاختلالات الى الاسواق الاخرى (الغالبي،2010،209)

اما الصدمات النقدية المقصودة والتي تفترض وجود تغيرات غير متوقعه على الارصدة النقدية وقد تحدث مثلا عندما يقوم البنك المركزي بشراء كميات كبيرة وبشكل مفاجئ من السندات الحكومية والذي يؤدي الر رفع اسعارها وتسارع الحائزين عليها لبيعها بالسعر المرتفع والاستفادة منها فاستبدال السندات بالأرصدة النقدية ينجم عنه ارتفاع الارصدة النقدية الاضافية التي يمتلكونها وانخفاض اسعار السندات، كذلك سوف ترتفع الاحتياطيات الاضافية للمصارف فتقوم المصارف باستخدام تلك الاحتياطيات الاضافية بشراء السندات من السوق المفتوحة وتقديم القروض بشروط ميسرة والتي يستخدمها المقترضين في شراء السلع والخدمات وايفاء الالتزامات والديون (Castelnuovo,5,2018).

أ. انواع الصدمات النقدية:

تقسم الصدمات النقدية الى عدة انواع هي الصدمات النقدية الكمية او الصدمات النقدية السعرية، فالصدمات النقدية الكمية تنجم عن التغيرات غير المنتظمة في الكميات المعروضة او المطلوبة من النقود،

اما الصدمات النقدية السعرية هي الصدمات التي تنجم عن التغيرات غير المنتظمة في اسعار الفائدة او اسعار الصرف، وبشكل عام تحدث الصدمات النقدية نتيجة عوامل عشوائية غير مقصودة لها تأثير على قرارات السياسة النقدية وهي التغيرات التي تحدث في المتغير العشوائي حيث تؤدي الى انتقال منحنى الدالة بشكل كامل سواء كان باتجاه اليمين او اليسار(Romer,2003:3)

1. **صدمة عرض النقود:** هي الصدمات الغير متوقعة في المعروض النقدي الاسمي، فيمكن ان تكون الصدمة سلبية اذا انخفض العرض النقدي مما يسبب انخفاض في الناتج وهذا ينعكس على المستوى العام للأسعار والتضخم وسعر الصرف، اما الصدمة النقدية الموجبة هي الزيادة في عرض النقود والتي تنعكس على زيادة الناتج والاستثمار .

2. **صدمة الطلب على النقود :** تعكس صدمة الطلب على النقود الاضطرابات او التغيرات العشوائية الغير منتظمة في الطلب على النقود نتيجة تغير في طلب الافراد او الشركات القطاع العام او الخاص على النقود بسبب تغير مستوى الدخل او الاسعار فمثلا ان ارتفاع مستوى الاسعار او الدخل يؤدي الى زيادة الطلب على النقود من اجل سد العجز في القوة الشرائية وعلى العكس عند انخفاض مستوى الاسعار او الدخل فهذا يؤدي الى انخفاض الطلب على النقود لاستيعاب الفائض من القوة الشرائية .

2. مفهوم كفاية راس المال:

تعد نسبة كفاية رأس المال أحد المفاهيم المهمة في الأعمال المصرفية التي تقيس مقدار رأس مال البنك فيما يتعلق بمقدار تعرضه الائتماني للمخاطر، كما ان اتفاقية بازل لرأس المال هي معيار دولي لحساب نسب كفاية رأس المال، يوصي

الاتفاق بحد أدنى من نسب كفاية رأس المال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها، يعمل تطبيق الحد الأدنى من نسب كفاية رأس المال على تعزيز استقرار وكفاءة النظام المالي من خلال تقليل احتمالية إفلاس البنوك ،عندما يصبح البنك معسراً، فقد يؤدي ذلك إلى فقدان الثقة في النظام المالي ، مما يتسبب في مشاكل مالية للبنوك الأخرى وربما يهدد الأداء السلس للأسواق المالية. (Abba and Inyang:2013,18)

تؤثر كفاية رأس المال بشكل عام على جميع الكيانات المؤسسية ولكن كمصطلح ، غالبًا ما يستخدم في مناقشة وضع الشركات في القطاع المالي للاقتصاد، وعلى وجه الخصوص، ما إذا كانت الشركات لديها رأس مال كاف للحماية من المخاطر التي تواجهها يجب تحقيق توازن بين وجهات النظر المتضاربة في كثير من الأحيان لمختلف أصحاب المصلحة ؛ يطلب المقرضون رأس مال لضمان وجود احتياطي ضد الخسائر المحتملة في الشركة المقترضة، بينما يركز المساهمون غالبًا على العائد على رأس المال بالنسبة للشركات العاملة في القطاع المالي ، فإن عامة الناس أيضًا لديهم حصة في الشركة لأن الفشل قد يكون له آثار على الاستقرار المالي للنظام ككل (Olalekan and Adeyinka:2013,87) ،كما ان ضعف أداء القطاع المصرفي قد يعزى إلى عدة مشاكل مثل عدم كفاية رأس المال ، وارتفاع الأصول غير العاملة التي كانت قد تسببت في ضائقة متكررة في القطاع المصرفي وانهيار بعض البنوك (Aspal and Nazneen:2014,29)

ثانياً: الجانب التحليلي للصدمات النقدية ومؤشر كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022

العلاقة بين الصدمات النقدية وكفاية راس مال القطاع المصرفي هي موضوع مهم في عالم الاقتصاد والنظام المصرفي يمكن أن تؤثر الصدمات النقدية، مثل التضخم المفرط أو تقلبات سعر الصرف، على كفاية راس مال المصارف والأنشطة المصرفية والأداء المالي للمصارف، قد تؤدي زيادة في معدلات التضخم إلى تقليل قيمة الأصول في حيازة المصارف وبالتالي إلى تقليل القدرة على تقديم القروض والتمويل بشكل فعال، علاوة على ذلك قد تؤثر الصدمات النقدية على سلامة واستقرار النظام المصرفي بشكل عام، وهذا يمكن أن يؤثر على الثقة في النظام المالي ويؤدي إلى تقليل تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. لذا، يجب على البنوك والسلطات النقدية والمراقبين الماليين تبني استراتيجيات تحميها من تلك الصدمات وتعزز استدامتها وقدرتها على الصمود في وجه التقلبات النقدية، هذا يمكن تحقيقه من خلال تبني سياسات وإجراءات داخلية لإدارة المخاطر وتنويع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة العملاء، بالإضافة إلى التزام بالمعايير الدولية لكفاية رأس المال المصرفي لضمان توفير السيولة والمرونة اللازمة لتحمل الصدمات النقدية والجدول الاتي يبين العلاقة بين الصدمات النقدية ومؤشر كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022

الجدول (1-1) العلاقة بين الصدمات النقدية ومؤشر كفاية راس مال القطاع المصرفي

السنوات	متغيرات الصدمات النقدية				متغيرات الاستدامة المصرفية
	EX	INT	m1	CPI	k
2004	1462	6	10148	36.4	0
2005	1472	7	11399	49.9	109
2006	1475	16	15460	76.4	112
2007	1276	20	21721	100	115
2008	1203	16.75	28189	112.7	157
2009	1182	8.38	37300	122.1	88
2010	1185	6.25	51743	125.1	77
2011	1217	6	62473	132.1	89
2012	1233	6	67622	140.1	131
2013	1232	6	78318	142.7	146
2014	1214	6	77593	145.9	100
2015	1247	6	69613	148	106
2016	1257	4	75523	148.1	128
2017	1258	4	76986	148	224
2018	1209	4	77828	149	285
2019	1196	4	86771	148.7	173
2020	1351	4	103353	149.6	358
2021	1474	4	119944	111.4	243
2022	1545	4	131156	117	328

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية الموحدة للبنك المركزي للمدة 2004-2022

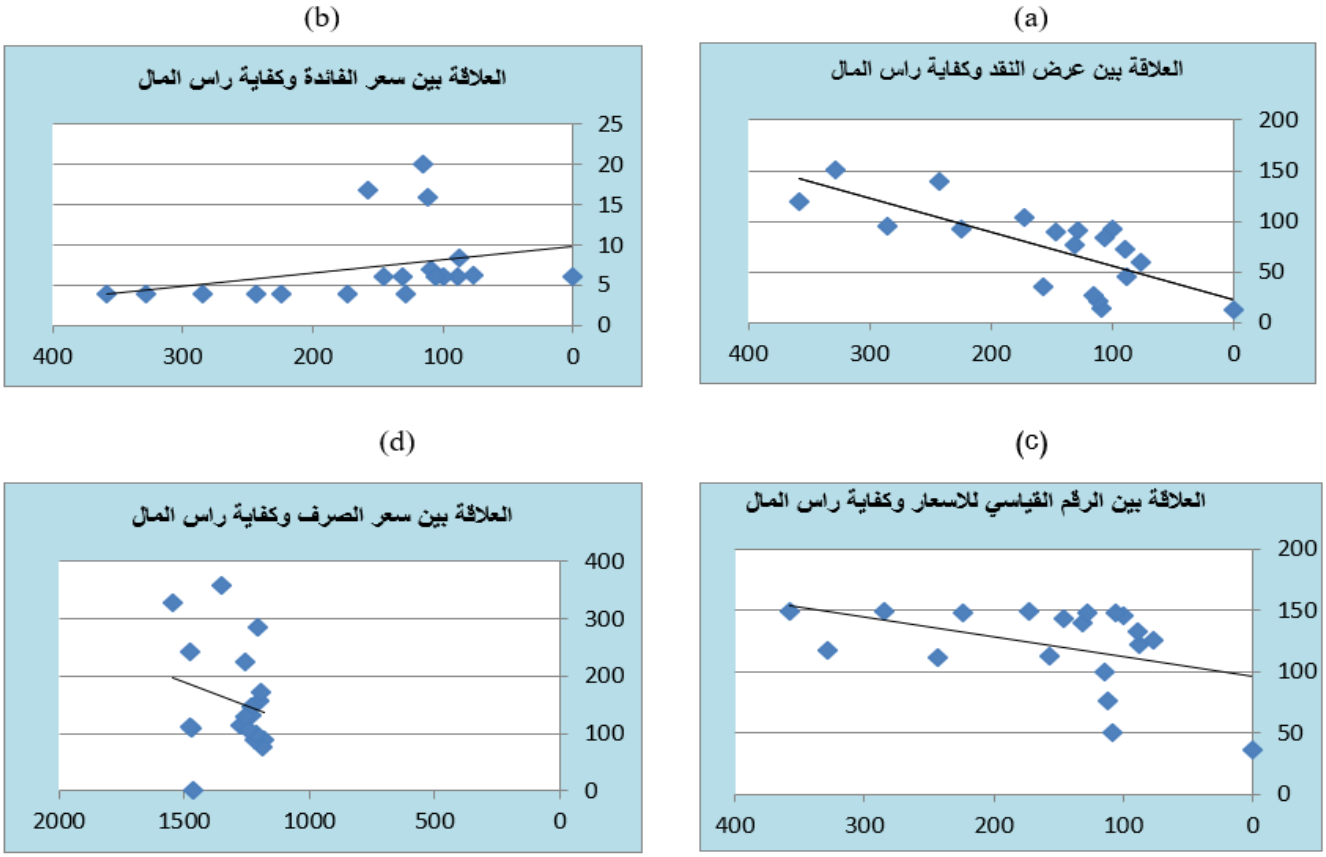

الشكل (1) العلاقة بين الصدمات النقدية ومؤشر كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول اعلاه.

نلاحظ من خلال الجدول (1) والاشكال اعلاه ان هناك علاقة عكسية ما بين عرض النقد الضيق (M2) وكفاية وراس المال المصرفي (K) وهذا يعني عندما يزيد عرض النقد تؤدي الى انخفاض قيمة النقود المخزنة في المصارف وتقليل حجم الاقراض المتاح للعملاء مما يقلل من راس المال المصرفي ، بينما نلاحظ في الشكل (B) هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وكفاية راس المال ام الشكل (C) يوضح ان هناك علاقة عكسية بين الرقم القياسي للأسعار وكفاية راس المال وهذت يعني ان ارتفاع الرقم القياسي للاسعار (التضخم) يؤدي الى انخفاض كفاية راس المال حيث ان ارتفاع الاسعار يقلل من القوة الشرائية لراس المال وهذا يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي والاستثمارات اما الشكل (D) نلاحظ ان هناك علاقة ضعيفة بين سعر الصرف وكفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

اولا: الإطار النظري لنموذج انحدار العتبة Threshold Regression Model:

تختلف الدراسات في تحليل العلاقة بين المتغيرات تبعا لتوصيف العلاقة اقتصادياً او من خلال الادبيات السابقة ، حيث توصف السلاسل الزمنية غير الخطية انها اكثر تمثيلا واستخداماً لمتغيرات الاقتصاد الكلي حيث تسمح بنمذجة عدم التماثل والعتبة زيادة مع الاخذ بالحسبان التغيرات الهيكلية التي قد تحدث بسبب الصدمات او التغيرات في الاقتصاد الكلي كذلك قد تعطي تفسيرا اكثر دقة لطبيعة العلاقات في مراحل الدراسة، اذا كانت لدراسة (Tong &LIM,2009:44) والتي بعنوان (عتبة الانحدار الذاتي ، ودورات الحد) حيث تؤدي فكرة دورات الحد والتي لا يمكن ان توجد الا في السلاسل غير الخطية ، الدور الرئيسي في نمذجه البيانات الدورية ، كما ان هناك تقليد في علم الاقتصاد يشير الى ان مشاكل السوق قد تفسر السبب في مرور الاقتصادات وبشكل متكرر بمُدد الازدهار والانهيار، حيث تزرع فترات الازدهار بذور الانهيارات للاحقة، والتي تم الكشف عنها رياضيا كدورة محدودة، في النمذجة القياسية او الرياضية او الاحصائية، ان نموذج العتبة هو اي نموذج يتم فيه استخدام قيمة العتبة ، او مجموعة من قيم العتبة لتميز نطاقات القيم حيث يختلف السلوك الذي يتنبأ به النموذج بطريقة مهمة ، يعد نموذج انحدار العتبة (TR) شكلا بسيطاً من الانحدار غير الخطي الذي يتميز بمواصفات متعددة الاتجاهات وتبديل النظام الي يحدث عندما يتجاوز متغير مرصود عتبات غير معروفة، وتوجد العديد من نماذج العتبة ومن اشهرها نموذج (Threshold TAR) و نموذج (Threshold Autooregression SETAR)

regression model Self-exciting اللذان اقترحهما (hansen,1999,2011& potter 2003)

ثانيا : توصيف نموذج انحدار العتبة (TR) :

ان اغلب المتغيرات الاقتصادية تعاني من تقلبات مستمرة ، وتشهد احياناً تغيرات هيكلية وهذا يؤدي الى تغير في النظام ، وهو مايشير الى تغير مفاجئ او صدمة ، ولمعالجة هذا النوع من الحالات التي تهد صدمات هيكلية (Structural Break point) غير معروفة او سلوك غير متماثل (Asymmetric) للمتغيرات في انظمة مختلفة ، لذلك تم تطوير نموذج ما يعرف بانحدار العتبة (Threshold Regression) (TR) اذ ادرك الاقتصاديين والقياسين انه بالإضافة الى الزمن ، هناك متغيرات اخرى تسمى متغير العتبة (Threshold Variable) قد تسبب تغيرات هيكلية (Hansen,2011,132) ، وفي نموذج العتبة الذي قدمة تانغ (Tang,1978) و تانغ وليم (Tang & lim,1980) المعاملات ليست ثابتة وهي تتغير وفقا لحالة متغير العتبة ، في النموذج هذا يتم تحديد الصدمات بواسطة البيانات والنموذج وليس هناك حاجة لإدخال متغيرات وهمية بناءا على نقطة انكسار (صدمة) هيكلية معروفة، وفي هذه الدراسة تم استخدام نموذج انحدار العتبة

ثالثا : قياس اثر الصدمات النقدية في كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي للمدة 2004-2022

1 : رموز المتغيرات

يبين الجدول (1-2) متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي حيث يتضمن هذا الجدول المتغيرات المستقلة التي تمثل متغيرات الصدمات النقدية والتي هي عبارة عن أربعة متغيرات (EX , IND, M2 ,CPI) هذا من جانب ويشمل المتغير التابع (K) ويمكن توضيحها مع رموزها في الجدول (1-2) وكما يأتي

جدول (1-2) متغيرات البحث المستخدمة في الجانب القياسي

المتغيرات		الرمز	المتغير
المتغيرات المستقلة	متغيرات الصدمات النقدية	EX	سعر الصرف
		IND	سعر السياسة
		M2	عرض النقد بالمعنى الواسع،
		CPI	الرقم القياسي
المتغيرات التابعة	متغيرات الاداء المصرفي	K	راس المال المصرفي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

2. تحليل نتائج النموذج القياسي لبيان أثر الصدمات النقدية في استدامة القطاع المصرفي.

سيتم في هذا الجانب التأكد من مدى سكون السلسلة الزمنية ومن بعدها يتم تحديد النموذج القياسي المستخدم لبيان أثر الصدمات النقدية في كفاية راس مال القطاع المصرفي وكما يأتي:

3. نتائج اختبار ديكي- فوللر المطور (ADF)

يبين الجدول (1-3) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار ديكي- فوللر المطور (ADF) عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول ويمكن توضيحها كما يأتي:

الجدول (1-3) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)

Variable	At Level						At First Difference					
	With Constant		With Constant & Trend		Without Constant & Trend		With Constant		With Constant & Trend		Without Constant &Trend	
	Prob.	Result	Prob.	Result	Prob.	Result	Prob	Result	Prob.	Result	Prob.	Result
Cpi	0.4971	NO	0.8368	NO	0.1193	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
Cre	0.9999	NO	0.5369	NO	0.1193	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
Ex	0.5691	NO	0.9367	NO	0.6515	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
ind	0.2768	NO	0.1842	NO	0.2266	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
k	0.9998	NO	0.3792	NO	1.0000	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
M2	1.0000	NO	0.9997	NO	1.0000	NO	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
dpt	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

•تعني العلامة (*) معنوية إحصائياً عند المستوى (0.10)، وتعني العلامة (**) معنوية عند مستوى (0.05)، وتعني العلامة (***) معنوية عند مستوى (0.01)، وتعني (no) عدم المعنوية.

نلاحظ من خلال الجدول (3-1) ان جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وحسب اختبار ديكي فولر الموسع استقرت بعد اخذ الفرق الاول.

4. نتائج اختبار فيلبس – بيرون (PP)

يبين الجدول (1-4) نتائج سكون السلسلة الزمنية بحسب اختبار فيلبس بيرون عند المستوى الأصلي وعند الفرق الأول وسيتم توضيحها كما يأتي:

الجدول (1-4) نتائج سكون السلسلة الزمنية حسب اختبار فيلبس – بيرون (PP)

Variablle	At Level						At First Difference					
	With Constant		With Constant & Trend		Without Constant & Trend		With Constant		With Constant & Trend		Without Constant & Trend	
	Prob.	Result	Prob.	Result	Prob.	Result	Prob	Result	Prob.	Result	Prob.	Result
Ex	0.5160	n0	0.9415	n0	0.5911	n0	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
ind	0.5027	n0	0.4597	n0	0.3069	n0	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
k	0.9996	n0	0.3951	n0	1.0000	n0	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
M2	0.9999	n0	0.9988	n0	1.0000	n0	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***
cpi	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***	0.0000	***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

توضح نتائج الجدول (4-1) ان جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وحسب اختبار فيليبس –بيرون (pp) استقرت بعد اخذ الفرق الاول باستثناء (الودائع المصرفية dpt)

سيتم الاعتماد في هذا الاختبار على اختبار (ADF) مع الاخذ بنظر الاعتبار احتمالية وجود انكسار هيكلي (صدمة) في الثابت او الاتجاه العام وذلك مع اختيار معيار Schwarz من اجل تحديد فترات التباطؤ الامثل، واظهرت نتائج الاختبار ما يلي:

5: نتائج اختبار جذر الوحدة بوجود تغير هيكلي:

جدول (1-5) نتائج اختبار جذر الوحدة في حالة وجود نقطة انكسار

المتغيرات	المستوى (level)			الفرق الاول (different 1th)			نقطة الانكسار
	Prob.	t.stat	نوع الانكسار	prop	t.stat	نوع الانكسار	
Cpi	0.01	7.892158-	الثابت	0.0000	27.40385	الثابت	2008M12
Ex	0.5323	3.255352-	الثابت	0.0000	129.9924	الثابت	2020M11
Ind	0.2497	3.768023-	الثابت	0.0000	85.13577	الثابت	2008M12
K	0.9630	2.198592-	الثابت	0.0000	289.9454	الثابت	2012M07
M2	0.99	0.642186-	الثابت	0.0000	299.4042	الثابت	2009M05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

نلاحظ من الجدول (1-5) ان جميع المتغيرات ساكنة في المستوى او الفرق الاول بوجودٍ انكسار هيكلي (صدمة) في القاطع لجميع المتغيرات وعند مستوى 0.01 وباختلاف مدة الانكسار وهذا مؤشر على اهمية التحقق من حالة وجود الصدمات او التغير الهيكلي في السلسلة قبل تقييم العلاقة بين المتغيرات.

7. اختبار Brock-Dechert-Scheinkman (BDS):

تظهر نتائج الاختبار (BDS) ومن الخلال التحقق من قيمة p اذ تفترض فرضية العدم ان السلسلة ذات طبيعة خطية فيما تفترض الفرضية البديلة العكس ولكون قيمة p<005 لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان السلسلة ذات طبيعة غير خطية

اختبار BDS للمتغيرات البحث والتي تمثل (k , ex,m2,ind,cpi) الذي تفترض فرضية العدم ان السلسلة ذات طبيعة خطية , فيما يكون افتراض الفرضية البديلة بان السلسلة ذات طبيعة غير خطية .

الجدول (1-6) اختبار BDS لمتغيرات البحث

Dimension	Independent		dependent	
	Variables	BDS Statistic	Variables	BDS Statistic
2	CPI	0.194579***	k	0.204853***

3		0.326790***		0.347122***
4		0.414634***		0.446278***
5		0.471114***		0.515742***
6		0.505543***		0.564635***
2	M2	0.198958***		
3		0.336442***		
4		0.433148***		
5		0.503100***		
6		0.552908***		
2	IND	0.189987***		
3		0.325813***		
4		0.422085***		
5		0.489466***		
6		0.535784***		
2	EX	0.199256***		
3		0.331617***		
4		0.422165***		
5		0.484724***		
6		0.526454***		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

ومن خلال النظر للنتائج الجدول (1-6) ولكون قيمة P<05 ولجميع الابعاد. لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي ان السلسلة ذات طبيعة غير خطية وفي ذلك دلالة لاعتماد نموذج threshold لتقييم العلاقة بين المتغيرات.

رابعاً: تقدير انحدار العتبة (TR)

بالإشارة الى اختبارات جذر الوحدة أعطت دلائل إحصائية بوجود صدمات في السلسلة الزمنية، لذلك من غير المنطقي اعتماد المنهجيات التي تعتمد العلاقة الخطية وتقديرات المربعات الصغرى العادية. حيث سيتم اعتماد منهجية انحدار العتبة (threshold) للتغلب على المشاكل التي تظهر في النماذج الخطية ومعالجة مشكلة التحيز في التقديرات. سيتم تقدير نموذجي للعتبة حيث يتضمن النموذج متغير كفاية راس المال المصرفي كمتغير عتبة المعادلة ادناه تظهر النموذج العام.

$$k = a0 + a1ex + a2ind + a3m2 + a4cpi, k = a0 + a1ex + a2ind + a3m2 + a4cpi, cre = a0 + a1ex + a2ind + a3m2 + a4cpi$$

اختبار Bai-perron لتحديد أنظمة العتبة المثلى للنموذج الجدول رقم (1-9) يظهر نتائج الاختبار للمتغير (k)

Sequential F-statistic determined breaks:			3
		Scaled	Critical
Break Test	F-statistic	F-statistic	Value**
0 vs. 1 *	184.4614	737.8458	16.19
1 vs. 2 *	113.7038	454.8150	18.11
2 vs. 3 *	19.89722	79.58888	18.93
* Significant at the 0.05 level.			
** Bai-Perron (Econometric Journal, 2003) critical values.			
Break dates:			
	Sequential	Repartition	
1	2016M12	2011M04	
2	2014M02	2014M02	
3	2011M04	2017M03	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

حيث تظهر النتائج F-statistic التتابعي لاختبار (Bai-Perron) لقيم العتبة (threshold) أعلاه ان عدد الأنظمة

المثلى وعند مستوى دلالة 0.05 هي اربعة أنظمة وثلاث عتبات وبناءا على النتائج أعلاه يتم تقدير نموذج العتبة لمتغير العتبة (k) كفاية راس المال المصرفي.

وعلية فان نتائج انحدار العتبة لمتغيرات الصدمات النقدية (سعر الصرف، سعر الفائدة، عرض النقد بالمعنى الواسع، الرقم القياسي للأسعار) على متغير اداء القطاع المصرفي (k) ستكون كالاتي

الجدول (1-10) نتائج تقدير معلمات النموذج TR لمتغير (k)

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	.Prob
K2 (-3) < 2.8984929 -- 85 obs				
EX	-0.000194	0.000934	-0.208122	0.8353
IND	0.026348	0.022354	1.178661	0.2399
M22	0.050612	0.007009	7.221023	0.0000
CPI	-1.01E-05	1.11E-05	-0.908618	0.3646
2.8984929 <= K2 (-3) < 7.6628449 -- 34 obs				
EX	0.068863	0.086705	0.794223	0.4280
IND	-14.75428	17.70952	-0.833127	0.4057
M22	0.182649	0.020584	8.873496	0.0000
CPI	-0.003522	0.053565	-0.065746	0.9476
7.6628449 <= K2 (-3) < 11.73928 -- 36 obs				
EX	0.018934	0.002797	6.769212	0.0000
IND	-0.709248	0.166097	-4.270080	0.0000
M22	-0.092825	0.034221	-2.712494	0.0072
CPI	-0.001851	0.007616	-0.243053	0.8082
11.73928 <= K2 (-3) -- 70 obs				
EX	-0.000841	0.001021	-0.824429	0.4106
IND	6.734866	0.776233	8.676341	0.0000
M22	0.106134	0.006991	15.18131	0.0000
CPI	-0.203179	0.034722	-5.851611	0.0000
Non-Threshold Variables				
C	-0.043766	1503337.	-0.029112	0.9768

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Eviews 12).

وعليه فانه وحسب قيم العتبة لراس مال المصرف (k) (2.8984929،7.6628449، 11.73928) هناك ثلاثة انظمة كما يلي:

(K< 2.8984929) (2.8984929 <= K< 7.6628449) (7.6628449 <= K< 11.73928)

(11.73928 <= K)

النظام الاول: هو النظام الذي يكون فيه كفاية راس المال المصرفي اقل من 2.8984929 ترليون وحسب نتائج التقدير فان هناك تأثير سلبي لكل من (سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار) لكن غير معنوي، اما تأثير سعر الفائدة فكان ايجابي لكن غير معنوي وعرض النقد فكان تأثيره ايجابي عند مستوى معنوية اقل من 5% وهذا يعني ان زيادة عرض النقد بمقدار واحد ترليون فانه يؤدي الى زيادة كفاية راس المال المصرفي بمقدار (56) مليار دينار.

النظام الثاني : هو النظام الذي يكون فيه كفاية راس المال المصرفي محصور بين العتبة 7.6628449 ترليون والعتبة 2.8984929 ترليون ، حيث يظهر التقدير ان هناك اثر موجب لسعر الصرف على كفاية راس المال المصرفي غير معنوي بينما كان هناك اثر ايجابي لعرض النقد كذلك فان زيادة عرض النقدي بمقدار واحد ترليون فان هذا يؤدي الى زيادة كفاية راس المال المصرفي بمقدار(182) مليار، بينما كان تأثير سعر الفائدة والرقم القياسي للأسعار على كفاية راس المال المصرفي سلبي لكن غير معنوي

النظام الثالث : في هذا النظام تكون كفاية راس المالي المصرفي محصور 11.73928 و7.6628449 ترليون فقد تظهر النتائج الى ان هناك اثر ايجابي لسعر الصرف على كفاية راس المال المصرفي عند مستوى معنوية اقل من 5% وهذا يعني عندما تكون كفاية راس مال القطاع المصرفي اكبر او يساوي عتبة 7.6628449 فان انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة مقابل الدولار) فان هذا يؤدي الى زيادة

كفاية راس المال المصرفي بمقدار (18) مليار دينار ، بينما كان هناك اثر سلبي لسعر الفائدة وعرض النقد عند معنوية اقل من 5% عند الانتقال الى النظام الثالث فعند زيادة سعر الفائدة بمقدار نقطة واحدة فان هذا يؤدي الى انخفاض كفاية راس المال القطاع المصرفي بمقدار (709) مليار دينار كذلك عند العتبة التي يكون فيها كفاية راس مال قطاع المصارف اكبر او يساوي 7.6628449 واقل من 11.73982 فان زيادة عرض النقد بمقدار واحد تريليون فان هذا يؤدي الى انخفاض كفاية راس المال القطاع المصرفي بمقدار (92) مليار

النظام الرابع : هو النظام الذي يكون فيه كفاية راس مال القطاع المصرفي اكبر او يساوي 11.73928 فقد اظهرت النتائج وجود اثر ايجابي لكل من (سعر الفائدة وعرض النقود) عند مستوى معنوي 5% ،أي عندما تكون كفاية راس مال المصارف اكبر من او يساوي 11.73928 ترليون فان تغير سعر الفائدة بمقدار نقطة واحدة فان هذا يؤدي الى زيادة كفاية راس مال القطاع المصرفي بمقدار (6.73) ترليون ، كما ان زيادة عرض النقد بمقدار واحد ترليون يؤدي الى زيادة كفاية راس مال القطاع المصرفي بمقدار (106) مليار دينار ، كما تظهر النتائج عند هذه العتبة فان هناك تأثير سلبي للرقم القياسي للأسعار فان زيادة الرقم القياسي بمقدار نقطة واحدة فان هذا يؤدي الى انخفاض الودائع بمقدار 203 مليار دينار .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات:

1. أثبتَ الجانب التحليلي للبحث ونتائج الجانب القياسي فرضية البحث وأهدافه بالتالي يمكن القول أن الصدمات النقدية من شأنها أن تؤثر على كفاية راس مال القطاع المصرفي العراقي
2. نموذج كفاية راس مال القطاع المصرفي في النظام الاول عند عتبة كفاية راس مال المصرفي اقل من 2.8984929 مليار فكان هناك تأثير ايجابي لصدمة عرض النقد على كفاية راس مال القطاع المصرفي ، اما عند النظام الثاني عندما يكون كفاية راس مال القطاع المصرفي محصور بين 7.6688449 مليار و 2.8984929 مليار فكان تأثير صدمة عرض النقد على كفاية راس مال القطاع المصرفي ايجابي ، اما عند النظام الثالث عند عتبة كفاية راس المال اقل من 11.73928 مليار واكبر 7.6628449 كان هناك اثر سلبي لكل من (صدمة سعر الفائدة وصدمة عرض النقد) عند مستوى معنوية 5% بينما كان هناك اثر ايجابي لصدمة سعر الصرف معنوي ، وفي النظام الرابع عند عتبة كفاية راس المال اكبر او يساوي 11.73928 مليار فكان هناك اثر سلبي لصدمة الرقم القياسي للأسعار عند مستوى معنوية 5% بينما كان هنا اثر ايجابي معنوي لكل من (صدمة سعر الفائدة وعرض النقد).

ثانيا: التوصيات:

1. لابد من مراعاة الاستقرار المصرفي عند رسم السياسات النقدية ومعرفة حجم واتجاهات الصدمات النقدية واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس مال القطاع المصرفي وبالتالي التحوط والحذر من أي مشكلة قد تطرأ على القطاع المصرفي.
2. يجب على الهيئات الرقابية التأكد من ان المصارف تتمتع بالسيولة الازمة لان المعيار هذا يحفز كفاية راس مال المصارف وهذا ما اقرته لجنة بازل 3 من خلال اضافة معايير منها معيار السيولة (نسبة التمويل المستقرة ونسبة تغطية السيولة)

توافر البيانات:
بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية الموحدة للبنك المركزي للمدة 2004-2022
/https://cbiraq.org

تضارب المصالح:
يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:
لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:
لا أحد.

References:

1. Abba, G. O., Zachariah, P., & Inyang, E. E. (2013). Capital Adequacy Ratio and Banking Risks in The Nigeria Money Deposit Banks. Research Journal of Finance and Accounting, 4(17), 17-25
2. Aspal, P. K., & Nazneen, A. (2014). An Empirical Analysis of Capital Adequacy in The Indian Private Sector Banks. American Journal of Research Communication, 2(11), 28-42
3. Cover, James Peery, Walter Enders, And C. James Hueng. "Using The Aggregate Demand-Aggregate Supply Model to Identify Structural Demand-Side and Supply-Side Shocks: Results Using a Bivariate VAR." Journal of Money, Credit, And Banking 38.3 (2006): 777-790
4. Hansen, B. E. (2011). Threshold autoregression in economics. In Statistics and its Interface (Vol. 4, Issue 2, pp. 123–128).https://doi.org/10.4310/sii.2011.v4.n2.a4
5. Hill, E., Clair, T. S., Wial, H., Wolman, H., Atkins, P., Blumenthal, P., ... & Friedhoff, A. (2012). Economic shocks and regional economic resilience. In Urban and regional

policy and its effects: Building resilient regions (pp. 193-274). Brookings Institution Press.

6. Lawrence J. Ghristiano, Martin Eichenbaum and Charles L. Evans, Monetary Policy Shocks: What Have We Learned and To What End, 1998, P.P 5 :
7. Olalekan, A., & Adeyinka, S. (2013). Capital Adequacy and Banks' Profitability: An Empirical Evidence from Nigeria. American International Journal of Contemporary Research, 3(10), 87-93.
8. Romer And Romer, Anew Measure of Monetary Shock Derivation and Implication the American Economic, Previous Source.Pp (1055)
9. Chang, Y., Gómez-Rodríguez, F., & Hee Hong, G. (2022). The Effects of Economic Shocks on Heterogeneous Inflation Expectations, WP/22/132, July 2022.
10. Castelnuovo, E., & Pellegrino, G. (2018). Uncertainty-dependent effects of monetary policy shocks: A new-Keynesian interpretation. Journal of Economic Dynamics and Control, 93, 277-296.
11. Abdul-Hussein Jalil Abdul-Hassan Al-Ghalibi, S'ir Al-Sarf wa Idaratuhu fi Dhil Al-Sadam Al-Iqtisadiyah: Nazariya wa Tatbiqat, al-Ṭab'ah al-'Ūla, Dar Safa Lilnashr, (3) Amman, 2011, ṣafḥah 11.